

تكنولوجيا الاتصال الحديثة وحقوق الشعوب في اختيار النظام الثقافي الوطني

Modern communication technology and the right of peoples to choose the national cultural system

الأستاذة فاطمة الزهراء ينون كلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 University of algiers 3 yennoune.fetma.zohra@univ-alger3.dz	الأستاذ كمال راشدي* كلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 University of algiers 3 rachedi.kamel@univ-alger3.dz
--	--

تاريخ القبول: 2020/10/22

تاريخ الاستلام: 2020/09/14

الملخص

إذا كانت بنيات و علاقات و أفكار و مبادئ و قواعد الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية ما تزال قائمة، ولها فاعليتها، فإن الأساليب والآليات المستعملة لاقتحام حدود و أقاليم الدول الأضعف قوة، خاصة دول العالم الثالث، قد تغيرت لفائدة آليات حديثة، تجد دعامتها في التفوق التكنولوجي للاتصال و المعلوماتية و نقل المضامين الثقافية عبر هذه التكنولوجيا الحديثة للاتصال، من بينها البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، الصناعة الثقافية و الشبكات العالمية للاتصال و المعلوماتية التي وضعت بنية ما يسمى بالطرق السريعة للمعلومات، التي بدورها مهدت لظهور ما سمي بمجتمع المعلومات Société de l'information، أو مجتمع ما بعد الصناعي Post-industries، تميزا له عن عصرين أو نمطين سابقين: العصر الزراعي والعصر الصناعي. ساعد فيه الإنتاج العالمي لأنشطة المعلوماتية ظهور عمليتين مرتبطتين تتمثلان في عملية التخطي التجاري للحدود الوطنية وعملية التخطي المعلوماتي للحدود الوطنية. لهذا يحاول البعض ترسيخ الاعتقاد بتحول العالم إلى سوق عالمية يكون فيها المجال واسعا لتدفق الرسائل الإعلامية والاتصالية والثقافية في جميع أنحاء العالم، بحثا عن إقامة ثقافة عالمية واحدة متجانسة، تنقل فيها المسافة بين الثقافات الإنسانية المختلفة، وتتداخل فيها المرجعيات والمعتقدات والانتماءات وتتغير فيها الولاءات، يتخيل للإنسان زوال البنى الثقافية الوطنية للدول. يتميز العالم في ظلها بخصائص الشمولية و قوة التأثير على القيم و الأنظمة الثقافية للدول، خلقا أو تعديلا وتوجيها، بعد أن أصبح بمقدور الإنسان أن يتلقى رسائل إعلامية و منتجات ثقافية، بالنص و الصوت و الصورة، يكون أكثر شعورا و إحساسا و تأثرا بها، دون أن يكون بإمكان سلطات الدول المستقبلية الحيلولة دون تلقيها، مما يجعلها غير قادرة على مراقبة

* المؤلف المرسل: راشدي كمال، الإيميل: rachedi.kamel@univ-alger3.dz

مضامينها، تستخدمها الدول المتقدمة بهدف توفير الظروف الملائمة لفرض ثقافتها ونظامها الليبرالي بكل مكوناته من قيم و منظومة تربوية على الشعوب، ليكون نظاما عالميا وكأنه قاعدة من قواعد القانون الدولي الملزمة. وذلك على حساب السيادة الثقافية والهوية الثقافية والحضارية للشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها الثقافي والاختيار الحر لنظامها الثقافي وحقوق التنوع الثقافي المكرسين في العديد من النصوص الدولية.

هذه الدراسة محاولة لبحث علاقة تكنولوجيا الاتصال الحديثة بالنظام الثقافي الوطني وحقوق الشعوب في اختياره بكل حرية ومحاولة تحليل للإمام بالجوانب الفكرية والقانونية لهذه العلاقة من حيث الآثار التي ترتبها هذه التكنولوجيا على حقوق الشعوب في اختيار نظامها الثقافي الوطني بكل مكوناته (قيم ثقافية، لغة ونظام تربوي) على غرار حقوقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي بحرية طبقا لقواعد القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الاتصال الحديثة، السيادة الثقافية، النظام الثقافي الوطني، حقوق اختيار النظام الثقافي، القيم الثقافية.

Abstract

If the structures, relations, ideas, principles and rules of the international post-war situation are still effective, then the methods and mechanisms used to cross the borders of weak countries, particularly the third world countries, on the other hand have evolved in favor of modern mechanisms, and are supported by new communication and information technologies, such as satellite television, given their ability to convey cross-border cultural content, the culture industry and networks of communication and information, which set up the structures of the information superhighways, the latter consequently paving the way for the emergence of the Society of Information, or Post-industrial Society, in differentiation of two previous ages (eras) or types: The Agricultural age and the Industrial age. A society where the global production of IT tools and softwares has contributed to the emergence of two associated processes: The commercial transgression of national borders and the electronic transgression of national borders.

For this reason, some are trying to concretize the belief that the world has become a global market, where a wide range of informative, communication and cultural messages circulate freely across borders and all around the globe, in order to impose one uniform culture, where distances between different human cultures narrow and references, beliefs, affiliations collide and allegiances change, one could assume the disappearance of the national cultural structures of States.

The world is characterized by the effects of globalization and powerful impact on the values and cultural systems of countries, either by the creation of new values, or by the modification and reorientation of existing values, as one has grown able to receive informative messages and cultural contents, with text, sound and image, he grows more sensitive towards them and influenced by them, without authorities of the receiving countries having the chance to prevent the impact, even less so to control these messages and contents, these latter being used by the developed countries to create favorable conditions allowing them to impose their culture and their liberal system with all its elements, from values to languages, cultural and educational system on the

nations, to make it a global system, as though an obligatory rule of International Law for all to follow, and that at the expense of the nations' cultural sovereignty and cultural identity as well as their right to cultural self-determination and free choice of the national cultural system; and their right to cultural diversity enshrined in many international instruments.

This study is an attempt to approach modern communication technologies' relation the national cultural system and the right of the nations to choose it freely, to gain knowledge on the theoretical and legal aspects of this relation in terms of these technologies' effects and impacts on the nations' right to freely choose their national cultural system in all its elements, such as the right to free choice of the political and economic system in accordance with the rules of the International Law.

Keywords : New communication technology, cultural sovereignty, the national cultural system, the right to choose a cultural system, cultural values.

مقدمة

يقول "إدغار موران" Edgar Morin بشأن علاقة العولمة بصفة عامة والعولمة المترتبة عن تطور تكنولوجيا الاتصال بصفة خاصة بالسيادة الوطنية، أن الترابط الذي تقوم عليه هذه العولمة يعني التقليل من حرية الحكومات الضعيفة في ممارسة حقها السيادي في سن التشريعات لتنظيم نظامها الداخلي السياسي والاقتصادي والثقافي..، وأن نشاط الدولة، الأمة قلب بنويها من خلال الأخذ في الحسبان ظهور اطر جديدة عالمية وإقليمية تحدد قواعد التعامل السياسي و الاقتصادي و الثقافي. ويعبر عن ذلك بقوله "ليس فقط كل طرف من العالم أصبح أكثر فأكثر جزء من العالم وإنما العالم أصبح أكثر فأكثر حاضرا في كل طرف". (Gendarme, 1998, p. 115)

في هذا السياق ظهر تيار فكري يضع قضية السيادة الثقافية موضع تناقض مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للاتصال، وما يترتب عنها من آثار ثقافية نتيجة لما أصبح يعرف بأوصاف مختلفة: "الغزو الثقافي أو الاختراق الثقافي أو الامبريالية الثقافية أو الاستلاب الثقافي، ويعتبرون أن القيم الوافدة عبر هذه التكنولوجيا الحديثة للاتصال في ظل قواعد الانتقال الحر للسلع و الخدمات والمعلومات عبر الحدود التي وضعتها الدول المتقدمة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة OMC والتزام الدول بنقلها إلى تشريعاتها الوطنية تعد مساسا غير مقبول بسيادة الدول بصفة عامة و سيادتها الثقافية بصفة خاصة، لأنه يجعل قوانين الدول غير مجدية في تفسير و حماية مجتمعاتها وفق إرادتها الحرة و حقها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تختاره بحرية.

وأنصار هذا التيار الذي يقوم على المفهوم التقليدي للسيادة لا ينطلقون فقط من عوامل تاريخية تتمثل في استعمال الدول الاستعمارية للثقافة كوسيلة لفتح الطريق أمام العملية الاستعمارية أولاً ثم ترسيخها ثانياً، وفي التأثيرات السلبية المتراكمة التي تركها الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية والإفريقية، وإنما من عوامل حديثة تتمثل في استنزاف ثقافة شعوب هذه الدول، إلى جانب استنزاف مواردها الطبيعية، أي من السيطرة على المواقع الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية إلى السيطرة على المنظومة الثلاثية المعروفة: التعليم، الإعلام والثقافة، مما جعل مطالبة دول العالم الثالث بالاستقلال الثقافي وحقوق التقرير في المصير الثقافي والاختيار الحر للنظام الثقافي الوطني تطابق تماماً مع فكرة المطالبة بالاستقلال لاقتصادي سياسي وحرية اختيار النظام السياسي والاقتصادي.

إن التطورات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصال الحديثة خاصة البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في سماء مفتوح وشبكة المعلومات الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، التي

أصبحت جزءاً من حياة الإنسان والمواطن، أدت إلى زيادة مخاوف هذه الدول من وصول هذه المعلومات والبرامج الإعلامية والثقافية الغربية إلى مواطنيها رغماً عن إرادة حكوماتها، نتيجة لتأثيراتها التي ظهرت ملامحها جلية مست - إلى حد بعيد - مكانة السلطة في الدولة المتلقية في علاقتها بمواطنيها، بحيث تصبح وسائل الاتصال هذه كمصادر جديدة للمعلومات تشكل مركز ثقل مضاد لمصادر السلطة القائمة في الدولة ولسلطة نفسها. وبالتالي تساهم في نقل مراكز القرار من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي وعبر الوطني. وتمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة" النموذج المثالي عن حقيقة وطبيعة هذه العلاقة حسب الكثير من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة.

تشكل شبكة المعلومات الانترنت "المثال النموذجي والكاشف عن حقيقة أثر استخدامات

تكنولوجيا الاتصال الحديثة على سيادة الدول، خاصة في مظهرها الثقافي، نظراً لأن طبيعة الاتصال العابر للحدود الذي تقوم عليه الشبكة يضعف من تطبيق السلطة القائمة في هذه الدول للقانون الوطني في الكثير من المجالات الاجتماعية والثقافية، رغم أن هذا القانون وجد طبقاً لحق كل دولة في ممارسة سيادتها الكاملة على إقليمها ومواطنيها وحقوقها في اختيار نظامها

الوطني السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بحرية طبقا لقواعد القانون الدولي و في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. (Mattelart, 1992, p. 20)

نحاول في هذه الدراسة بالاستناد إلى أفكار هذه التيارات الفكرية إبراز الأثر الذي ترتبه عولمة الاتصال ووسائلها التكنولوجية الحديثة على حرية دول العالم الثالث في اختيار النظم الثقافية الوطنية وعلى مختلف مكوناتها الرئيسية من قيم ثقافية ولغة ومنظومة تربوية.

1. التعريف بالتكنولوجية الحديثة للاتصال

حدثت مع نهاية القرن العشرين ثورة تكنولوجية حديثة بلغت قوتها وانتشارها عمقا واتساعا على مستوى المجتمع الوطني والمجتمع الدولي على السواء. استفادت منها وسائل الاتصال الحديثة، وضاعفت من قدرتها في نقل الرسائل الإعلامية و المضامين الثقافية، مصدقة بذلك مقولة المفكر الكندي مارشال ماك لوهان M.Mac Luhan "الرسالة هي الوسيلة" Le message c'est le médium.

انفتحت بذلك أمام الاتصال الدولي آفاق لا حدود لها للتطور نتيجة لتزاوج ظاهرتي "المعلوماتية"

و" ثورة وسائل الاتصال." ويكون من قصر النظر أن نعتد بالجانب التكنولوجي المحض لهذه الابتكارات،

دون النظر إلى النتائج والآثار المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية التي تترتب عن هذا التطور التكنولوجي. إذ يقول في هذا الصدد فرانسيس بال F.Balle بأن التطور المزدوج لوسائل الاتصال من جهة وانتشارها دوليا من جهة أخرى، قد فتح عدة رهانات مترابطة Enjeux interdépendants: تقنية- صناعية Technico- industriels و سياسية - ثقافية Politico-culturels (Balle, 1993, p. 59)

ثورة وسائل الاتصال هذه تجسدها النظم الحديثة للاتصالات، وبخاصة الأقمار الصناعية، التي سهلت المعالجة المعلوماتية عن بعد وتدفقها عبر الدول والقارات بطريقة آنية بالنص والصوت والصورة.

غير أن المظهر البارز لانفجار المعلومات هو المعالجة الآلية للمعلومات باستخدام الحاسوب الآلي في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري في أقل حيز متاح و بأسرع وقت ممكن.

لهذا تعد عملية الفصل بين دور المعلوماتية و تكنولوجيا الاتصال أمرا مستحيلا، لأنهما وجهان لعملة واحدة، إذ يتطافران ليكونا مفهوما شاملا هو تكنولوجيا المعلومات الذي يعرف في أحد صيغه على أنه: "اقتناء و اختزان و تجهيز المعلومات في مختلف صورها، سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مسموعة وبثها باستخدام المعدات الإلكترونية ووسائل الاتصال عن بعد." (Cornu, 2000, p. 473)

فالقرن الحالي يشهد تحولا واضحا يتمثل في تعدد إنجازات تكنولوجيا الاتصال الحديثة في مجال التقنيات المتطورة للاتصال الرقمي والإلكتروني، أصبحت تهدد الوسائل القديمة المستخدمة في نفس المجال كالراديو والتلفزيون.

لا نتجاوز الحقيقة عندما نقول أن انفجار المعلومات و ثورة الاتصال قد أضفيا طابعا عالميا أو كونيا Global على كافة وسائل الاتصال التكنولوجية و الإلكترونية بدءا بالتلفزيون، مروراً ببنوك المعلومات، و وصولاً إلى الاتصال المتعدد الوسائط Le Multimedia والإنترنت Internet، وأخيرا شبكات التواصل الاجتماعي، وكلها آليات حديثة في عولمة الاتصال تهدف إلى قيادة هذا الاتصال و توجيهه.

إن تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة كانت خلاصة امتزاج لثورات ثلاثة: ثورة تكنولوجيا وسائل الاتصال، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون، والآن الأقمار الصناعية والألياف البصرية، وثورة المعلومات والانفجار المعرفي والثقافي في تخصصات ولغات عديدة، وثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندмجت فيه.

1.1 ثورة تكنولوجيا وسائل الاتصال

تم التركيز فيها على الإرسال التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وامتزاجه مع تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، بحيث أصبح التبادل والإرسال من عدة دول في آن واحد، ممكنا على المستوى العالمي، وأمكن عن طريقها إرسال جميع أنواع الرسائل الإعلامية والمحتويات الثقافية عبر الفضاء.

لقد تم التركيز على دور التكنولوجيا الحديثة للاتصال عبر الأقمار الصناعية، لأنها توسع مجال

التبادلات الثقافية أكثر من الوسائل الأخرى، وبخاصة البث التلفزيوني المباشر الذي له امتيازات كثيرة

على الوسائل الاتصالية الأخرى كالراديو والصحافة المكتوبة، " لأن التلفزيون وحده يستطيع تشكيل جمهور دولي واسع." (Derbal, 1991, p. 8) نظرا لما تمكنه التكنولوجيا من تجاوز الحدود و نقل البرامج والمعلومات إلى كافة أرجاء العالم.

بدأ البث التلفزيوني عبر القمرين الصناعيين انتلسات¹ عام (1965)، و انترسبوتنيك² عام (1967) وتطور بعدها جيل الأقمار الصناعية، حيث أصبح البث التلفزيوني لا يمر بالمحطات الأرضية للاستقبال، بل يتلقاه المشاهد مباشرة. وتنامت تقنيات البث التلفزيوني بظهور التكنولوجيا الرقمية التي ضاعفت من قدرات الإرسال عبر الأقمار الصناعية، وعززت من التدفق الحر للإعلام والمعلومات. (ألكسو، الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال العربية، 1990، صفحة 372)

فالأقمار الصناعية تربط العالم الآن ببنية تحتية إلكترونية تنقل المعلومات والبيانات والمال إلى أي مكان في العالم. وهذه الأقمار لا تنقل إرسال التلفزيون والراديو والهاتف عبر العالم فحسب، بل إنها غيرت جذريا بفعلها هذا للأسوأ أو الأحسن "ميزان قوى الإعلام" أيضا وأبعدته عن الدولة وفي اتجاه الفرد. (رستون، 1992، صفحة 150)

2.1 انفجار المعلومات

لقد عرف قطاع المعلوماتية تطورا كبيرا في السرعة وفي إمكانيات المعالجة. بحيث تحول إنتاج المعلومات إلى صناعة تنتج سلعا، تخضع لقواعد السوق كباقي السلع الأخرى. وأصبح لها أسواقا كبيرة

كأسواق المواد الأولية. ولم تقتصر وظيفة صناعة المعلومات على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما وظفت كذلك في مجالات السياسة والثقافة.

¹ إنتل سات أحد أكبر مزودي الخدمة التجارية للاتصالات والبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية في العالم أنشأت الشركة عام 1964 م وتتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها. في السادس من أبريل عام 1965 أطلقت أول قمر صناعي تحت مسمى انتل سات وتمتلك انتل سات وتشغل اسطولا من الأقمار الصناعية يبلغ تعدادده 51 قمرا .

² هو أول قمر صناعي يدخل إلى المدار، أطلق في 4 أكتوبر 1957 في إطار برنامج الفضاء للاتحاد السوفيتي- سابقا-

قد توافق التطور في مجال حفظ المعلومات واستخدامها في مختلف المجالات، مع تطور آخر في أشكال المؤسسات العاملة في مجال المعلومات، حيث ظهرت أولا مراكز المعلومات، ثم تحول بعضها إلى

بنوك المعلومات، وبمرور الوقت برزت شبكات المعلومات. وكلها في الغالب مؤسسات أمريكية خاصة، مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكون أكبر منتج للمعلومات في العالم. (الإمام، 1995، صفحة 34)

ساهمت ثورة الاتصال المتعدد الوسائط في توسيع بنية الطرق السريعة للمعلومات Les Autoroutes de l'information، بفضل التجهيزات التي ربطت بالحاسب الإلكتروني، وهي وسائل تمزج بين الصوت والصورة والنص، وعلى رأسها شبكة الإنترنت التي لعبت دورا هاما في عملية نقل المعلومات وتدفقها وطنيا وعالميا.

إن هذا التطور الهائل في بث المعلومات عن طريق الوسائل التكنولوجية للاتصال، دفع نائب الرئيس الأمريكي الأسبق البرت غور Albert Gore في التسعينيات من القرن العشرين إلى التأكيد على دور الطرق السريعة للمعلومات وضرورة اعتبارها كأولوية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، تشكل الشبكة العالمية للاتصال و المعلومات الإنترنت بنيتها القاعدية، لانتقال و تدفق المعلومات بكل حرية طبقا لمبدأ وقاعدة حرية الإعلام و التدفق الحر للمعلومات بغض النظر عن الحدود الجغرافية كما تنص عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

تجسيدا لذلك طالب باعتماد مبلغ 500 مليون دولار لتوسيع الشبكة من مجمل تكاليف المشروع التي تفوق 200 مليار دولار، مما يبين الأهمية التي يكتسيها هذا المشروع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم هيمنتها إلى جانب أوروبا واليابان على عولمة الاتصال ووسائلها. (علم الدين، 1996، صفحة 104)

يفسر هذا الاهتمام خاصة باستفادة الشعوب الأخرى من خدماتها، ذلك أن طبيعة تكنولوجيا الاتصال الجديدة تقدم فرصا بديلة، إذ تفتح وفق منظور معين مجالا للتعبير الحر والتواصل المباشر و التفاعلي في الاتجاهات كلها بين المجموعات المحلية، و بين المجموعات الاجتماعية الصغيرة و النائية، و ربطها بباقي مناطق العالم، مما يمكن هذه المجموعات المحلية أو الشعوب، من استعادة كثير من التقاليد التي تلاشت أو تجاوزتها الثقافة السائدة عالميا، مما يحول

دون هيمنة قوى التنميط و التجانس و الإمبريالية الثقافية، لأن التاريخ أثبت دائما المقاومة الشديدة لكل قوى التجانس. (كريستسكو، 1981، صفحة 150)

2. حق اختيار النظام الثقافي الوطني بحرية

نتعرض في البداية إلى محاولة تعريف النظام الثقافي، ثم نتناول أثر تكنولوجيا الاتصال الحديثة على حق الشعوب في اختيار النظام الثقافي الوطني على غرار النظام السياسي والنظام الاقتصادي بكل حرية طبقا لقواعد القانون الدولي.

2.1 تعريف النظام الثقافي

نحاول في البداية تعريف النظام الثقافي الوطني للدولة والعناصر المكونة له. إن النظام الثقافي يقوم حسب دوبوي R-J. Dupuy على ثلاثة عناصر أساسية هي: القيم، السلوكات و المنتوجات. (Dupuy, 1984, p. 17)

أ - القيم les Valeurs : وترتبط بالدين أو العقيدة، بالفلسفة ، بالتصورات عن العالم ، فهي قيم داخلية. وهي ما يمكن تسميتها عادة بالإيديولوجية بالمعنى الواسع.

ب - السلوكات les Conduites : و تظهر في أنماط الحياة وطرق التفكير وتعبّر عن العقلانية، وهي ما نسميها غالبا بالثقافة بالمعنى الصحيح.

ج -المنتوجات les Produits : و تتجز في مجال الفن و الكتاب و التكنولوجيا و القانون ، تشكل تراكما ثقافيا ، وهي ما تسمى بالحضارة.

ونفس هذه العناصر أشارت إليها المنظمة العربية للتربية والعلوم و الثقافة ALESCO في تعريفها للنظام أو كما سمتها المنظومة الثقافية في إطار خطتها الشاملة للثقافة العربية، و ذلك باستنادها إلى ما جاء في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لسنة 1966 و كذلك إلى نص اللائحة رقم 3148 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12/14 / 1973 المتعلقة بالحفاظ على القيم الثقافية و زيادتها ازدهارا. وعليه يشمل النظام الثقافي الوطني حسب ما حددته المنظمة العناصر التالية:

أ - نظام القيم الثقافية و على رأسها تلك الخاصة بالحرية الثقافية، أي حرية الشعوب في أن تختار ثقافتها

وتحدد هويتها وفقا لما تراه ملائما لواقعها وتاريخها. وتتفرع عن هذه القيمة المحورية قيم فرعية مثل احترام ثقافة الخير والحفاظ على التنوع الثقافي وإشاعة قيم التسامح الثقافي.

ب - المعتقدات الدينية والنظام التربوي والفكر الثقافي والتراث الثقافي والحضاري الوطني للدول.

ج - اللغة الوطنية: "وهي الذات والهوية وأداة الشعوب لكي تصنع من المجتمع واقعا خاصا بها كما يقول بيتر برجر P.Berger، إذ أن ثقافة كل شعب كامنة في لغته، فهي أبرز السمات الثقافية. فما من حضارة إنسانية عبر التاريخ إلا وصاحبها نهضة لغوية مشهودة، وما من صراع بشري إلا ويخفي وراءه صراعا لغويا وجوديا، حتى قيل أنه يمكن صياغة تاريخ البشرية على أساس من صراعاتها اللغوية." (Laghmani, 1996, pp. 98-99 & Rfaa)

يلاحظ على هذا التعريف أنه لا يتضمن الإشارة إلى المنتجات الثقافية والعلم والمعرفة والتربية والتعليم والتكنولوجيا والمؤسسات القانونية، إلى جانب أنماط الحياة والتفكير كعناصر أساسية في تكوين النظام الثقافي، واقتصر على التركيز على الجانب الذهني في النظام الثقافي. فهذه العناصر يدخلها الكثير من الباحثين خاصة الانثروبولوجيين Anthropologistes ضمن التعريف الواسع للثقافة، وبالتالي ضمن النظام الثقافي الوطني باعتبار الثقافة أحد مكونات النظام الثقافي حسب ما ذهب إليه دوبيوي R-J. Dupuy كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

2.2 مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي

يمكن القول أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي وحقوقها في اختيار النظام الوطني الثقافي وتنميته بكل حرية، يعتبر كنتيجة لا مناص منها تترتب عن مبدأ سيادة الدولة، يستمد أساسه التاريخي من حق الشعوب في تقرير المصير السياسي وتصفية الاستعمار، وكذلك من النصوص والمواثيق الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وفي مقدمتها اللائحة رقم 2625 المتضمنة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1970/10/24.

بناء على هذه النصوص يعترف القانون الدولي بموجب هذا الحق لكل شعب بحقه في الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي، وحقه في اختيار النظام الثقافي الوطني وحرية تنميته وتحديد شكله وطبيعته ومؤسساته بكل حرية، دون تدخل أجنبي مهما كان شكله وفق حكم محكمة

العدل الدولية في قضية الأعمال العسكرية و الشبه عسكرية الأمريكية في نيكاراغوا الصادر سنة 1986. إذن لمدة طويلة ظهر مبدأ اختيار الدولة الحر لنظامها السياسي والاقتصادي والثقافي واستقلالها الدستوري نتيجة لا مناص منها لمبدأ سيادة الدولة، ويرتبط ارتباطا وثيقا باستقلال الدول و يترجمه في واقع الدول، ويرتب طبقا للقانون الدولي حقها في الاختيار الحر لنظامها الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحديد طبيعته ومؤسساته وتنظيمه، وتنميته بكل حرية، طبقا لما أكدته مجموعة من المواثيق والنصوص القانونية الدولية السابقة الذكر.

لقد أخذ مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها في الستينيات معنا سياسيا بارتباطه بمفهوم الاستقلال، وتجسد في الحركة الواسعة لتصفية الاستعمار واستقلال غالبية الشعوب الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية وتحقيق سيادتها الوطنية بفضل هذا مبدأ.

أما في السبعينيات فإن مفهوم السيادة قد أثري ببعد اقتصادي من خلال إقرار مبدأ حق تقرير المصير الاقتصادي القائم على مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على الثروات الطبيعية، و المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لتصحيح عدم التوافق الاقتصادي بين الدول المتقدمة و دول العالم الثالث، بالتأكيد على الحقوق الاقتصادية للدول المترتبة عن مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية للحفاظ و استغلال هذه الثروات التي كانت إلى غاية ذلك التاريخ مبعدة عن تطبيق القانون الوطني و خاضعة لسيطرة الدول المتقدمة بواسطة شركاتها المتعددة الجنسية.

وخلال الثمانينيات تدعم مفهوم السيادة بجانب آخر بفضل التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي واختيارها الحر لنظامها الثقافي الوطني، ومحاولة تكريسه من خلال المطالبة بإقامة نظام دولي جديد للإعلام والاتصال ومراجعة المضامين الثقافية التي تنقلها وسائل الإعلام والحد من تدفقها غير المتوازن.

وعليه فقد أمكن بناء سيادة ثقافية على امتداد توطيد دولة الاستقلال وسيادتها على إقليمها إلى جانب تقرير مصيرها السياسي و الاقتصادي، بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث، من خلال تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي و حقها في اختيار نظامها الثقافي بحرية، و تنميته بكل حرية في جميع مكوناته التي تتمثل - حسب ما يراه البعض - في اللغة الوطنية و العقيدة الدينية كتعبير عن الهوية الوطنية والقيم الثقافية و الروحية المنصوص عليها في دساتيرها الوطنية و كذلك إرساء نظام تربية و تعليم وطنيين كمصدر وظيفي لإنتاج و إعادة إنتاج الثقافة الوطنية و سيادتها، و بناء تراث ثقافي للدولة الوطنية. (المصمودي م،، 1996، صفحة 154)

والسيادة الثقافية حسب البعض تنتمي إلى كيان الدولة الوطنية وسيادتها الوطنية، باعتباره الوعاء الجغرافي السياسي لتراث مادي وروحي وتقاليد وأعراف مستقرة، تتعأ فيه ثقافة مجتمع ما فتصير ثقافة وطنية ونظاماً ثقافياً وطنياً. ليس معنى ذلك أن الدولة تخلق الثقافة وإنما هي التي تقوم بإحاطة النظام الثقافي بأسباب الحماية والتحقق الطبيعي، من خلال وضع مؤسسات وطنية وقواعد ومبادئ لتنظيمه، وتمكين كل أفراد الشعب من المشاركة فيه، لأن ثقافة دون مشاركة الشعب لن تكون ثقافة مستقرة ودائمة. (المصمودي م.، 1996، صفحة 154)

مما تقدم يمكن القول أن حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي يعني أنه لكل دولة الحق السيادي في أن تضع و تنفذ وفقاً لأوضاعها الخاصة و مقتضياتها الوطنية والقومية السياسات و التدابير المفضية إلى تعزيز نظامها الثقافي و إحاطته بالحماية القانونية وفق ما جاء في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم سنة 1966، و كذلك ما تنص عليه اللائحة 3148 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1973 و المتعلقة بالحفاظ على القيم الثقافية و زيادتها ازدهاراً، و التي أكدت كذلك على قيمة كل ثقافة و احترام كرامتها و القدرة على صون طابعها المميز و هو حق لكل الدول و الشعوب. يتضمن حق تقرير المصير الثقافي حق كل شعب في التمتع بتراثه الروحي و المادي دونما قيد، وفي أن يعيش حراً وفقاً لتقاليد، و في ظل روابط وطنية و لغوية تخلفها الثقافة السائدة بين أفراد الشعب.

يمكن القول أن حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي و حق كل شعب في اختيار النظام الثقافي بكل حرية، يتضمن ثلاثة محاور أساسية، أو بعبارة أخرى له ثلاثة مضامين رئيسية:

أ - المضمون الأول: يتمثل في ارتباط مضمون هذا الحق بالاستقلال الثقافي، إلى جانب الاستقلال

السياسي والاقتصادي. وهذا يتأتى من خلال إنهاء الاستعمار الثقافي للشعوب بفضل استخدام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق واللوائح الصادرة بموجبه، باعتبار هذه المهمة جزء من كفاحها من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي.

ب - المضمون الثاني: يتمثل في حق الشعوب في تنمية نظامها الثقافي وتطويره وفقاً لأوضاعها الخاصة و مقتضياتها الوطنية، و وضع السياسات والتدابير المفضية إلى تحقيق التنمية الثقافية بكل حرية.

ج - المضمون الثالث: يتعلق بالحقوق الثقافية للشعوب التي تعد مفهوما جديدا نسبيا. ففي الماضي كانت الثقافة من الأمور المسلم بالحديث عنها في إطار حقوق الفرد السياسية أو حريته الدينية أو حريته في الرأي والتعبير. وجاء الاهتمام بالحقوق السياسية الجماعية بمثابة مقدمة للاعتراف بالحقوق الاقتصادية، ثم فيما بعد بالحقوق الثقافية.

يعد حق تقرير المصير الثقافي شرط أساسي ومسبق لإعمال وصيانة جميع الحقوق الثقافية الأساسية، بما في ذلك الحق في الثقافة. وأن تنظيمها وتطويرها الحر يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في ضمان حق تقرير المصير ذاته.

كما أدركت هذه الدول بأن الحقوق الثقافية هي جزء لا يتجزأ من مسار تحقيق استقلالها الحقيقي بإبعاده الاقتصادية والثقافية، وأن تصفية الاستعمار الحقيقية لا تقتصر على المستوى الاقتصادي فقط، وإنما هي مسار يمس كل بنية المجتمع خاصة الجوانب الثقافية باعتباره يهدد السيادة الوطنية لهذه الدول في كل مظاهرها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

تجد الحقوق الثقافية جذورها في النضال من أجل الاستقلال القائم على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي وتنميته بكل حرية، وفقا لما نصت عليه اللائحة 1514 المتعلقة بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة واللائحة رقم 2200 المتضمنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر بتاريخ 1966/12/16، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول رقم 2625 لسنة 1970. تشترك هذه النصوص في صياغة واحدة تقريبا تقر بأن: " لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وبموجب هذا الحق تختار بحرية نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي وضمان تنميته بكل حرية." (Koudri, 1979, p. 41)

إن تأكيد الحقوق الثقافية على مستوى الشعوب شهد عهدا جديدا على مستوى العلاقات الثقافية الدولية وعلى مستوى تعريف الثقافة. فبعد أن كانت هذه الحقوق تعالجها منظمة الأمم المتحدة بصفة لصيقة بحقوق الإنسان كحق فردي من خلال نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948،

(Koudri, 1979, p. 67) إذ تنص المادة 27 من الإعلان على أن " لكل شخص حق المشاركة الحرة في الحياة الثقافية للمجتمع والاستفادة من الفنون والمشاركة في التطور العلمي وفوائده." و تؤكد المادة 32 منه على أن " لكل شخص الحق في الوصول إلى تلبية الحقوق الثقافية اللازمة

لكرامته و الترقية الحرة لشخصيته"، و غيره من المواثيق الدولية، تم الانتقال بطبيعة هذه الحقوق، بفضل جهود دول العالم الثالث، إلى حقوق ثقافية جماعية للشعوب بموجب إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافة UNESCO الصادر سنة 1966، والذي كرس بصفة صريحة في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه حق كل شعب في احترام ثقافته. وأكدت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن "لكل شعب حق وواجب تنمية ثقافته بحرية." (Olinga, 1994, p. 571) ، وبالتالي انتقلت هذه الحقوق من حقوق فردية تخص الإنسان الفرد إلى حقوق جماعية تخص الشعوب.

يقول البعض أن هذه الحقوق والتي تدخل ضمن الجيل الثاني من حقوق الإنسان (الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية)، جاءت بفضل الجهود الثنائية لدول العالم الثالث و الدول الاشتراكية - سابقا- التي ترى بأن حقوق الشعوب و حقوق الإنسان مترابطان و متلازمان. (Dupuy.Pierre-Marie, 1998, p. 199). هذا ما أكدته المادة السابعة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الشعوب المصادق عليه في الجزائر في 1976 من طرف مؤتمر للحقوقيين والاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين تحت رعاية الجمعية الدولية "ليلىو باسيو Lelio Basso للقانون وتحرير الشعوب والرابطة الدولية لحقوق و تحرير الشعوب. (Bedjaoui, 1979, (p. 238

لقد تضمن هذا الإعلان مجموعة من الحقوق الثقافية للشعوب يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أ - الحق في الثقافة.

ب - حق كل شعب في احترام هويته الوطنية و الثقافية.¹

ج - حق كل شعب في التحدث بلغته و الحفاظ على ثقافته و تنميتها.²

د - حق كل شعب في ثرواته الفنية و التاريخية و الثقافية.³

هـ - حق كل شعب في ان لا تفرض عليه ثقافة أجنبية عنه.⁴

¹ راجع المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الشعوب

² راجع المادة 13 من نفس الإعلان.

³ أنظر المادة 14 من نفس الإعلان.

⁴ راجع المادة 15 من نفس نفس الإعلان.

نلاحظ جليا أن هذا الإعلان حاول إعطاء مكانة للشعوب على المسرح الدولي ككيانات مختلفة عن الدولة لها حقوق جماعية، إلا أن عيب عليه أنه لم يكن سوى مبادرة خاصة، و أن قيمته القانونية لا تتعدى الرأي المذهبي و الإيديولوجي، إلا أن دانيال كولار يقول بأنه "إذا كانت القيمة القانونية للاتفاق منعدمة، فأن قوة الاتفاق سياسيا ليست منعدمة." (Colard, 1997, p. 405) يمكن للدول الضعيفة أن توظفه في مواجهة الهيمنة الثقافية للدول المتقدمة.

إلا أن هذا التوجه في تحديد الطبيعة الجماعية للحقوق الثقافية بنقلها إلى مستوى الشعوب شهد تراجعاً في ظل التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي في المجال السياسي والاقتصادي والإعلامي، وانتفاء المفهوم الاشتراكي لحقوق الإنسان، وهيمنة المفهوم الليبرالي في إطار العولمة المتعددة المظاهر والأبعاد: السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والاتصالية والتكنولوجية وتأثيراتها.

كذلك تراجع أو فشل - حسب البعض - دول العالم الثالث في تجسيد مطالبها الاقتصادية والإعلامية و الثقافية المتمثلة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد و نظام دولي جديد للإعلام والاتصال و اختفاء

دور حركة عدم الانحياز على الساحة الدولية.

يعتبر مشروع الإعلان المتضمن الحقوق الثقافية الذي اقترحتة منظمة اليونسكو في 1996، بمثابة التجسيد للتوجه الذي يربط ويلازم بين الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان، معتبرا الحقوق الثقافية حقوقاً فردية تدرج ضمن حقوق الإنسان، والاعتراف بممارستها يشكل وسيلة لحماية وترقية الهويات الثقافية، إذ تنص المادة الثانية من مشروع الإعلان على أن "الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان".

يمكن إدراج هذا التوجه ضمن مسار التراجع عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد وعن النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال. وبرزت ملامح هذا التوجه في بداية التسعينيات بسيادة المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان والسوق والثقافة والإعلام والاتصال، وجد في المنظمة العالمية للتجارة الإطار المناسب له، وبالتالي ليس فقط مفهوم الحقوق الثقافية الذي هو محل إعادة نظر، وإنما كذلك مضامين هذه الحقوق التي أصبحت ملحقه بالمصالح التجارية للشركات المتعددة الجنسية و العابرة للقوميات و التجاهل الكلي للبعد الثقافي لهذه الحقوق.

3. الأثر على حق الشعوب في اختيار النظام الثقافي بحرية

يلاحظ أغلب الباحثين أن غالبية دول العالم الثالث أصبحت تعيش على ما يظهر وضعا حرجا بل متناقضا، فيما بين إغراءات تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي تمتلكها الدول المتقدمة وضرورة الاستفادة من خدماتها اللامتناهية لتحقيق التنمية والتطور و بين غيرتها على استقلالها وعلى سيادتها الثقافية، نظرا لكونها تعيش في مجتمع اتصال عالمي لا يعترف بالحدود و الأقاليم والنظم الثقافية الوطنية.

إذا ما تمعنا في الخريطة العالمية الراهنة للاتصال الدولي، نجدها تشير إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة واحتكارها لوسائل الاتصال الحديثة والياتها العديدة التي تضمن لها الهيمنة وبين غالبية دول العالم الثالث، وافتقارها للحد الأدنى من وسائل الاتصال المتطورة، ومن وسائل صناعة وإنتاج المواد والبرامج الثقافية، من كتب وأفلام وبرامج تلفزيونية وغيرها، مما أدى إلى إقصاء تقريبا دور الدول العالم الثالث في التأثير على التبادل الثقافي الدولي وعلى العلاقات الثقافية الدولية.

إن دول العالم الثالث تستورد معظم البرامج الثقافية التلفزيونية، ولا تصدر برامج إلى الدول المتقدمة. إفريقيا تستورد دوله ما بين 40 الى 90% من برامجها الثقافية من الخارج: فلول زمبيا، نيجريا

وغانا تستورد 50 % من برامجها الثقافية، وتستورد دول المغرب العربي حوالي 45% من برامجها الثقافية. أما السنغال وغينيا فيستوردان حوالي 60% من برامجهما الثقافية. وأخيرا نجد أن الكونغو وكينيا ومالي في تبعية تامة إلى الخارج في هذا المجال، حيث تستورد هذه الدول نسبة 90% من برامجها الثقافية. تشكل البرامج الأمريكية منها نسبة تتراوح ما بين 30 إلى 70%، ثم تأتي بعدها البرامج الفرنسية بنسبة تفوق 20% من هذه البرامج الثقافية.

أما في مجال التبادل الدولي للكتاب، نجد أن من أصل 500 ألف كتاب التي تشكل مجمل صادرات الكتب سنويا في العالم، فإن الولايات المتحدة تصدر لوحدها نصف هذا العدد، أي ما يعادل 50% من هذه الصادرات، وتصدر دول أوروبا الواقعة على البحر المتوسط 125 ألف كتاب سنويا، أي ما يعادل 25% من مجموع صادرات الكتب في العالم، في حين لا تصدر الدول العربية - مثلا - إلا 2% من الكتب فقط، أي حوالي 10 آلاف كتاب.

هذا ما يؤكد أن دول العالم الثالث لا تنتج ولا تصيغ أخبارها وثقافتها بمفردها، بل أصبحت دولا أخرى تتولى عنها هذا الاختصاص السيادي، بكل ما تحمله هذه الثقافة من قيم ثقافية وتربوية وسلوكات اقتصادية وسياسية وثقافية وما تقوم عليه من لغة. (نسيب، 1998، صفحة 81)

وانتقل التأثير من الإقليم اليابس إلى الأجواء الفضائية بفضل الأقمار الصناعية الناقلة لثقافة الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث، التي أضعفت القدرة الثقافية لهذه الدول في مواجهة البث الثقافي الوافد بل والمفروض عليها، مشكلة بذلك عوامل أفقدتها القدرة على التمتع بالحقوق المترتبة عن السيادة، وبمفهوم المخالفة فإن ذلك يؤول إلى فقدانها لسيادتها الثقافية.

يؤكد في هذا الصدد المفكر الفرنسي دانيال كولار D.Colard بقوله إنه "لم تعد أي حدود قادرة على الانتقال والتدفق الحرين للمعلومات عبر الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وشبكات المعلومات بالصورة العالمية للاتصال، مما يترتب عنه خطر مزدوج على الدول الضعيفة:

أ -الدول التي تملك تكنولوجيا الاتصال الحديثة تكون قادرة في المدى القريب على ممارسة سيطرة ثقافية ولغوية على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا، والتأثير بقوة على ثقافتها ذات المضمون الترفيهي التجاري.

ب -وعلى المدى الطويل فإن خطر التجانس الثقافي بواسطة وسائل الاتصال الحديثة ليس مستبعدا. وفي الحالتين تصبح شخصية وكرامة الثقافات الوطنية للدول الضعيفة مهددة في وجودها." (كولار، 1980، الصفحات 39-40).

هذا يتناقض تماما مع ما نصت عليه المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (Unesco) في 1966، التي تنص على أن:

- 1- لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليهما.
- 2- من حق كل شعب ومن واجبه أن يعمل على تنمية ثقافته.

هذا التهديد لا يكمن في البرامج الثقافية الوافدة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وإنما كذلك في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي لا تزال تستورد بالكامل من الدول المتقدمة، وتحمل معها بالضرورة معالم الثقافة الأجنبية إلي أنتجتها وطورتها. وبالتالي تؤثر حتما على الثقافات الوطنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة من خلال تغيير الهياكل الأساسية ونظم التربية والثقافة، وبالتالي تؤثر مباشرة على القيم الثقافية والحضارية للشعوب المستوردة والمتلقية لمضامينها وتوجهاتها، الأمر الذي يضعف

من إمكانية التخلص من التبعية الثقافية والحضارية." (ألكسو، الثورة التكنولوجية و وسائل الإعلام العربية، 1990، صفحة 92)

هكذا تبدو السيادة الثقافية لدول العالم الثالث عرضة للتأثير المباشر من جانب الثقافات الأمريكية والأوروبية ذات القدرة على السيطرة بواسطة شركاتها العالمية و وسائل تكنولوجيا الاتصال المهيمنة، والبرامج والمواد الثقافي والمعلومات العابرة للحدود في إطار مبدأ الانتقال والتدفق الحر للاتصال عبر الأقمار الصناعية و شبكات المعلومات الذي قد أخضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم هذا المبدأ لعدة ضوابط جاءت بها اللائحة الصادرة عن الأمم المتحدة في سنة 1982 أهمها:

- أ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.
- ب - إتاحة الاتصال بالأقمار الصناعية لجميع الشعوب دون التمييز وضمان دقة المعلومات التي تذاع عبر الأقمار الصناعية.
- ج - احترام البرامج للطابع المميز للثقافات الوطنية.

إلا أن هذه الضوابط لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي في معظم الأحوال خاصة بعد تراجع منظمة اليونسكو عن مبدأ التدفق المتوازن للمعلومات بين دول الشمال ودول الجنوب وتبني مبدأ التدفق الحر للمعلومات في إطار ما أسمته بمبدأ الاتصال في خدمة الإنسانية في 1991 من جهة ومن جهة أخرى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1994 وتكريسها لمبدأ حرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات عبر الحدود

تطبيقاً لمبدأ حرية التجارة ومساواتها في هذا المبدأ بين المنتج السلي و بين المنتج الثقافي. وما يعاب على هذا الطرح الجديد للمنظمة العالمية للتجارة أنه إذا كانت المصالح الاقتصادية بين الدول تقوم على المواجهة والمنافسة، فإن النظم الثقافية للدول ترمي إلى الهيمنة والصراع من أجل التفوق، ومن

خلال التفوق و السيطرة الثقافية يمكن للدولة المسيطرة من أن تتحكم عن بعد في مصير الجماهير الخاضعة للسيطرة ومراقبة سلوكياتهم، دون أن تكون في حاجة إلى الاحتلال العسكري للأقاليم المستهدفة. و إضعاف ولائهم و خضوعهم لسلطات دولهم.

لهذا نجد أن بعض دول العالم الثالث أرادت سياسياً، و استطاعت عملياً أن تعطي لنفسها الوسائل لسياسة حقيقية في مجال نقل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإنتاج الثقافي مثل البرازيل والهند، حيث عملت على الاستغناء عن الاستيراد في هذا المجال، والتزمت بذلك وعوضتها بصناعة معلوماتية

وفضائية وثقافية وطنية رائدة وحددت شروط دخول الشركات العالمية إلى سوقها الوطني، وقامت بالتحالف مع الشركات العالمية التي تمكنها تدريجيا من الوصول إلى الاستقلال الوطني في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإنتاج الثقافي. (Smouth, 1999, p. 16 & Badie) هذا ما جعلها تنتقل من دول نامية إلى دول ناهضة Pays Emergents.

بل حتى بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها فرنسا يقول أرمون ماتلار A.Mattelart قد طرحت مسألة السيادة الثقافية في علاقتها بعولمة الاتصال والتكنولوجيا الجديدة للاتصال واعتبرت أن استقلالها مهدد باحتكار وسائل الاتصال والمعلومات من طرف بنوك المعلومات والشركات العالمية الكبرى للاتصال، خاصة الأمريكية

منها، التي أصبحت تقوم بتنظيم الذاكرة الجماعية للشعوب وفق قيمها ومعاييرها المفضي إلى الاستلاب الثقافي. (Mattelart, Mondialisation de la communication, 2008, p. 77)

هذا ما يربط ضرورة تطوير صناعات قوية للاتصال والمعلومات تقف أمام تدفق البرامج التي تصنعها الدول العملاقة في هذا المجال، وحتى لا يضاف ذلك إلى العجز الذي تعانيه الصناعات الثقافية الوطنية أمام الإنتاج الإعلامي والثقافي الأجنبيين.

غير أن فرنسا التي تطرح مسألة السيادة الثقافية في مواجهة التدفق الثقافي الأمريكي، نجدها تقدم الكثير من البرامج الثقافية التلفزيونية الفرنسية إلى العديد من دول العالم الثالث بدون مقابل، خاصة الدول التي تنطق بالفرنسية في إفريقيا ولها روابط وعلاقات وثيقة معها، أي مستعمراتها القديمة، وهذا يندرج ضمن رابطة الفرونكفونية التي تهدف أساسا إلى الحفاظ على اللغة والثقافة الفرنسيين وتوسيع نشرهما.

فإفريقيا السوداء على سبيل المثال تستورد نسبة 30% من البرامج التلفزيونية والثقافية الفرنسية، في حين تبلغ نسبة استيراد دول المغرب العربي لوحدها حوالي 20% من مجموع هذه البرامج، مما يبين التأثير الواضح

للتقافة الفرنسية على الثقافات الإفريقية بصفة عامة، وثقافة دول المغرب العربي بصفة خاصة. لهذا فإن اهتمام المدافعين عن استقلال وسيادة الثقافة الوطنية يركز على أن الثقافة المستوردة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية القائمة ليس فقط فيما تقدمه من تصرفات اجتماعية غير مقبولة من عنف وجنس، ولكن من خلال تقديم أنماط جديدة للتعامل وقيم وعادات وتمرد على سيطرة الأسرة

والسلطة القائمة في الدولة، مما يعطي مبررا لتخوف شعوب العالم الثالث. إذ عناصر النظام الثقافي الوطني من أنماط الحياة وأساليب التربية ومن ممارسات وسلوكات وقيم اجتماعية، ومعتقدات ولغة تتأثر بالثقافة الوافدة عبر تكنولوجيات الاتصال الحديثة وتخضع للاختراق وبالتالي للتغيير التدريجي من خلال تراكم التعرض للمضمون الثقافي المستورد. (ألكو، 1990، صفحة 170)

إذا كانت الدولة القومية أو الوطنية قبل انتشار ثورة المعلومات قادرة على حماية مجتمعها من تسلل

القيم

والعقائد التي يضيف المجتمع عليها صفة إلزامية تجعل الخروج عنها عملا ايجابيا السلوك الاجتماعي، وكذا الأفكار الغربية عنه، إلا أنها أصبحت فيما بعد عاجزة عن حماية الأفراد في المجتمع من تسرب القيم الوافدة إليه مما يؤدي إلى ما سمي عادة بالغزو الثقافي أو الاستلاب الثقافي *alienation culturelle*، الذي يسهم في زعزعة الوظيفة التربوية والتعليمية والتوجيهية للدولة، فالدولة لم يعد باستطاعتها منع وصول برامج الإذاعات المسموعة والمرئية الأجنبية إلى مواطنيها، كما لم يعد بإمكانها عمليا منعهم من التقاط ما تبثه الأقمار الصناعية من برامج ثقافية. (المجذوب، 1999، صفحة 57)

مما لا شك فيه أن الصورة غير العادلة للعلاقات الثقافية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، ترتب أثارا سلبية على النظام الثقافي الوطني في دول العالم الثالث المتلقية للتدفقات الإعلامية والثقافية، تتمثل في السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل اعتماد دول العالم الثالث على النماذج الثقافية المستوردة التي تعكس قيم وأساليب الحياة الأجنبية، مما يهدد نظامها الثقافي والوطني بمختلف مكوناته: المنظومة التربوية والتعليمية واللغة الوطنية والقيم الثقافية والحضارية المادية والروحية ومعتقداتها و تراثها الثقافي الوطني المتراكم عبر العصور والنظم المعيارية الضرورية لتحديد الأولويات الثقافية في المجتمعات الوطنية وكذلك أنماط الحياة و الهوية الثقافية لشعوبها. (عبد الرحمان، 1997، صفحة 74)

يمكن أن نرصد يقول برهان غليون التفكك المترتب عن عولمة الاتصال وما يرافقها من تدفقات عابرة للحدود تتعرض له الثقافات الوطنية والنظم الثقافية لدول العالم الثالث من خلال حركتين متوازيتين:

الأولى: هي حركية إحياء الثقافات المحلية التي تركز على القيم الطبيعية ذات السمة العصبية أو الدينية متمسكة بالخصوصية الثقافية وترفض الانخراط في مسيرة العولمة وتعتبرها خطرا على الثقافات التي تركز

وظيفتها على تحقيق الهوية المحلية أو القبلية أو العرقية. " فالنظم الثقافية في العديد من الدول العالم الثالث من بينها الدول العربية أصبحت أكثر عرضة للخطر التفتت الثقافي الذي بدأت تظهر ملامحه بسبب هذا التفتت الثقافي الذي تحول في بعض الدول إلى صراع عنيف بانبعثت النزعات العصبية والعشائرية والطائفية، والتي تحولت في غالبها إلى أحزاب سياسية متناحرة داخل الدولة الواحدة مما يهدد التماسك الوطني (الأكراد في العراق، الطائفة المسيحية في جنوب السودان، وكذا الجزائري). (غليون، 1998، صفحة 20)

الثانية: حركية تنامي ثقافة كونية متجاوزة الانتماءات الوطنية، تخترق أكثر فأكثر النظم الثقافية الوطنية وتعمل على توحيدها وبث التجانس فيها، تدفع نحو وجود بنية عالمية جديدة تتوجه نحو إنتاج ثقافة كوسموبوليتيكية Cosmopolitique، و هو ما يبرز من خلال تعميم مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية الليبرالية والاندماج في الحضارة المادية. و هذا يعني حرمان الثقافات الوطنية من مركزيتها المطلقة وسيادتها في إقليم نفوذها، و أن الجغرافية الثقافية التقليدية التي كانت تحتل فيها كل ثقافة وطنية مجالها الخاص، تمارس فيه سلطة احتكارية مطلقة، قد انتهت، وهي في طريقها إلى الزوال. (غليون، 1998، صفحة 22)

إذا كان في السابق الغزو الثقافي التقليدي يعني وجود إرادة أجنبية واضحة مصممة على تدمير النظم الثقافية الوطنية النامية وإخضاعها للسيطرة الأجنبية، وتبديل منظومات القيم الثقافية السائدة في المجتمعات، ودفع الشعوب إلى تبني منظومات قيم الثقافة المسيطرة، فإن عولمة الاتصال يكمن تهديدها في سيطرة التكتلات الدولية الكبرى للتكنولوجيا على القسم الأكبر من وسائل الإعلام والاتصال العالمية، واستبعاد أي فرصة لتكوين منظومة إعلامية وطنية مستقلة، (غليون، 1998، صفحة 22) وبالتالي تعريض المجتمعات النامية إلى تأثيرات تمنعها من السلوك كمجموعات مستقلة على المستوى الوطني والدولي.

كما أن الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الاتصال الحديثة وما تقدمه من مضامين و برامج ثقافية يدعو إلى التساؤل يقول مصطفى المصمودي عن مخاطر ظهور نوع جديد من الأنظمة "تؤول إلى سلطة تكنوقراطية تفقد أفراد الشعب كل إمكانية المراقبة للشؤون الوطنية والمساهمة في تقرير المصير الثقافي، وبالتالي تجعل الأنظمة الوطنية نفسها مضطرة للتخلي عن نفوذها الشرعي إلى الشركات الكبرى

المتعددة الجنسية، التي تصبح تستحوذ بمفردها على مسالك المعرفة والثقافة (الكتب، المواد التعليمية، الأفلام، البرامج التلفزيونية... الخ) " (المصمودي م.، النظام الإعلامي الجديد، 1998، صفحة 149) وتحدد للمجموعات البشرية حاجتها وتفرض عليها اختياراتها الإيديولوجية ونظمها وأنماطها الثقافية.

فنجد مثلا أن وسائل اتصال الدول الغربية تروج لحرية العقيدة وفقا لإعلانات ومواثيق حقوق

الإنسان

الدولية المعدة تحت تأثيرها دون الأخذ بعين الاعتبار ما تقوم عليه الثقافات الأخرى في هذا الموضوع، كالثقافة

الإسلامية التي "تعالج الموضوع وفقا لنظامها القانوني ومفهومها للعقيدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفرد المسلم، وهي مسألة حسمت بصفة قاطعة الدلالة والثبوت." (نسيب، 1998، الصفحات 75-76)

هذا التوجه نجد له تكريس حديث في إعلان برشلونة الأوروبي المتوسطي لسنة 1995، الذي يؤكد على حرية التبادل الثقافي وحرية تدفق المعلومات ورفع الحواجز أمام المنتجات المختلفة بما فيها الثقافية. هذا من شأنه إن برتب التضييق من السيادة الثقافية لدى دول الجنوب، خاصة الدول الإسلامية التي تختلف ثقافتها للحرية والسيادة وحقوق الإنسان جذريا عن فلسفة الدول الأوروبية لهذه الحقوق. فإذا كانت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متجانسة ثقافيا ودينيا، وبالتالي لا يوجد أي مساس بسيادتها الثقافية بالمعنى الحقيقي للكلمة. فإن ذلك لا يصح بالنسبة لدول الجنوب خاصة الإسلامية منها لاختلاف ثقافتها ومكونات نظامها الثقافي جذريا عن دول أوروبا. (نسيب، 1998، صفحة 79)

وما تجب الإشارة إليه فإن البرامج التلفزيونية العابرة للحدود يطرح محتواها إشكالية صعبة بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث، إذ غالبا ما تستخدم البرامج التلفزيونية لتحقيق الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الكبرى، وغالبا ما تشكل هذه البرامج مراكز متقدمة داخل حدود إقليم دول العالم الثالث، يمكن من خلالها للدول الكبرى إن تمارس نفوذها على هذه الدول وتروج فيها لقيمها الثقافية والحضارية وسياساتها ولأنماطها في الحياة.

يمكن أن نستشهد في هذا الصدد بما قاله فليب كومبس مساعد كاتب الدولة في الحكومة الأمريكية " إن التحرك الثلاثي (الدبلوماسي، العسكري، والاقتصادي) في المستوى الدولي يجب أن يضاف إليه بعد ثقافي يكون في مستوى الأبعاد الثلاثة الأخرى، ولا ينبغي أن يقل عنهما نظرا لما تكسبه الثقافة من لين وعمق لسياستها الخارجية." (المصمودي م.، النظام الإعلامي الجديد، 1998، صفحة 205)

هذا ما يفسر وجود هيئة في الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أعلى جهاز في الحكومة الأمريكية، هي الهيئة الفيدرالية للاتصالات *federal corporation of communication* التي تصوغ مفاهيم السياسة الخارجية الإعلامية الأمريكية وتوجهات برامجها ومضامينها الثقافية، بحيث ترتبط بمسؤوليات السياسة الأمريكية، ومراعية للبعد الاستراتيجي لهذه السياسة، حتى يمكنها من فرض التوجهات الأمريكية قصد خلق رأيا عاما ، خاصة لدى النخبة داخل الدول المتلقية من العالم الثالث، يؤيد التوجهات الأمريكية وإن كان يتعارض السيادة الوطنية لهذه الدول.

يحلل إيف يودس "Yves Yeudes" خضوع وسائل الإعلام إلى المصالح المادية والإيديولوجية قبل مراعاتها للمضمون الثقافي، بحيث يكون مرتكزا على مفهوم وأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة والهيئات الثقافية العاملة في هذا الشأن وفحوى الرسالة الواجب تقديمها في غلاف ثقافي. إذ يقول "فهي تعتبر أن كل إنتاج ثقافي ينبغي أن يكون له محتوى إيديولوجي واضح مهما يكن شكله ونوعه. من هنا كانت القاعدة المتفق عليها من طرف المصالح الأمريكية التي مفادها "أن الثقافة ينبغي أن تكون الغلاف الجذاب لأي سياسة أمريكية." (المصمودي م.، النظام الإعلامي الجديد، 1998، صفحة 205)

هذا إلى جانب التسليم بأن المتغيرات التي تحكم حجم واتجاه وسائل الاتصال ومضمونها الثقافي هي التي تعبر عن مكانة الدولة في سلم القوة، و لأن امتلاك وسائل الاتصال العالمية وصناعة محتوياتها الثقافية أصبح يعد بمثابة امتلاك السلطة تأثير وضرورة من ضروريات السيادة الوطنية والأمن القومي، وهذا لا يعترف به لدول العالم الثالث عندما تطرح مسألة السيادة الثقافية من مواجهة والتدفقات الثقافية الوافدة إلى إقليمها دون إرادتها.

وكعينة من العناصر المكونة للنظام الثقافي في دول العالم الثالث التي أثرت عولمة الاتصال فيها بآلياتها المختلفة، يمكن إن نتعرض في هذه الدراسة إلى الأثر على القيم الثقافية واللغة ومنظومة التربية كمكونات أساسية في تركيبة النظام الثقافي للدول كما سبقت الإشارة إليه.

3.1 الأثر على القيم الثقافية

قبل التعرض إلى الأثر تجدر الإشارة إلى وجود صعوبة في تحديد مفهوم القيم الثقافية، وفي تعريفها بدقة، ويرجع البعض سبب ذلك إلى أن المشرع لا يفرض نظاما ثقافيا وطنيا، وإنما يقوم بوضع الإطار العام للثقافة الوطنية، و بوظيفة حمايتها من الآثار الخارجية. (Cornu M. , 2000, p. 583)

كان تبادل المعلومات في السابق يتم في إطار الجدود الوطنية، ونظام القيم الذي يبني عليه الإجماع الوطني في الدولة كان مستقرا، غير أن تطور الشبكات العالمية للاتصال قد أثر سلبا على هذا الاستقرار الثقافي وأعاد النظر في هذا الإجماع الوطني.

إن ما تحمله البرامج الثقافية الوافدة من قيم وتوجهات ونماذج حياتية، متباعدة مع خصائص مواطن الدولة المتلقية أو المستوردة، وتتعدى فيه العلاقة بين ما يقدم من مضامين والواقع الاجتماعي والثقافي، مما يؤثر بفعل التأثير التراكمي على منظومة القيم والأفكار، وينعكس سلبا على نسق النظام الثقافي والاجتماعي لهذه الدول. إن القيم التي تبثها تكنولوجيا الاتصال الحديثة هي قيم حديثة ليست إيجابية في معظمها، لا لعب القيم في حد ذاتها، ولكن لعدم التوازن بين الوضع الاجتماعي (البنية الاجتماعية) وبين طبيعة هذه القيم. فهذه القيم هي إفراز أو إنتاج لمجتمعات مرت في جميع مراحل التحديث. أما بالنسبة لدول العالم الثالث، فقد جاءت طفرة ودفعة واحدة، بحيث انتقلت مجتمعاتها فجأة من المرحلة الأولى من مراحل التطور التاريخي، حسب رأي روستو، ألا وهي مرحلة المجتمع التقليدي، إلى المرحلة الخامسة مباشرة، ألا وهي مرحلة الاستهلاك الوفير، دون المرور بالمرحلة الثالثة الأخرى (مرحلة التهيؤ للانطلاق، الانطلاق، والاتجاه نحو النضج).

فهذه هذه القيم لم تتطور بشكل تاريخي وتدرجي مع تطور المجتمع لإنتاج قيم جديدة تعبر عن القيم الأصيلة وحركية المجتمع في ذات الوقت. و عليه فقد دخلت القيم الحديثة الوافدة على مثل هذا الوضع، فأنتجت من المظاهر السلبية في الفكر والسلوك، ما جعل من البنية الثقافية لمجتمعات العالم الثالث في حالة من عدم التوازن وعدم التجانس، حيث برزت "معايير" للسلوك هجينة، لا هي بالتقليدية ولا هي بالحديثة، و لا هي نتاج تلاقح سوي بين قديم وجديد هذه المجتمعات، والذي لا يحدث إلا في حالة التطور التاريخي الطبيعي وليس في حالة تطور الطفرة. ولعل من أبرز هذه "المعايير" الهجينة تلك الازدواجية الملحوظة في فكر وسلوك إنسان هذه الدول، وغياب المعايير الدقيقة عنده للصواب والخطأ الاجتماعيين نتيجة لذلك.

وفي هذا المجال يقول أحد الباحثين: "...أثرت هذه القيم السالبة تأثيرا عميقا في قيم المجتمع المستقرة والأصيلة، وأخذت لها مكانا مع القيم الإيجابية، وأدت إلى تشكيل شخصيات الأفراد في صورة تشير إلى اختلاف في العقلية والهدف، مما أوجد لدينا ثلاث فئات من الأفراد على الأقل في هذه المجتمعات:

أ - فئة تتبع ما جد من قيم باعتبارها قيما عصرية لها مكانتها، وهؤلاء عاشوا في وهم يغلفه ستار من عدم الوضوح لأصول هذه القيم.

ب - فئة استمسكت بما لديها من قيم، و أفراد هذه الفئة يشعرون بالتناقض بين ما يحملون من قيم وبين ما يرونه في محيطهم، فاتجهوا إما إلى التكلس و الانطواء على أنفسهم بغية الحفاظ على قيمهم أو اتجهوا إلى محاربة القيم الدخيلة بشتى الطرق حتى وإن كان باستعمال العنف.

ج - وفئة ثالثة فصلت بين ما تراه من قيم وبين ما تمارسه من أعمال، فضاعت قيمها عندما فقدت عنصر العمل، وصارت في أغلبها اتجاهات تتبدل وآراء تتقلب. (الحديد، 1996، صفحة 167)

لا تزال المشكلة قائمة والتأكيد على مخاطر البرامج الثقافية الوافدة عبر وسائل الاتصال الحديثة على القيم الثقافية للدول لا يزال قائما، نظرا لكونها وسيلة انتهاك لسيادة الدول الثقافية ومصدر تهديد لاستقرارها الاجتماعي والثقافي.

ولا أدل على ذلك "وجود مواقع على شبكة الإنترنت تشوه القرآن الكريم، بل وصل الأمر ببعض المواقع الموجودة بالولايات المتحدة إلى ابتداء سور قرآنية، جعل الأزهر يتحرك لاتخاذ الإجراءات القانونية برفع دعوى قضائية ضد الشركة America online القائمة بهذا التشويه.

يقول في هذا الصدد الفقيه أوريليوس كريستسكو "أن التكنولوجيا الحديثة للاتصال ومضامينها الثقافية تنقل إلى بعض البلدان النامية، دون مراعاة للاحتياجات والعادات والقيم الوطنية، مما يربط آثارا غير محمودة ويجعل هذه البلدان مرهونة بإدارة الدول المتقدمة، وهذا أمر يمكن اعتباره شكلا جديدا من أشكال الامبريالية، يضفي صفة الدوام على تبعية البلدان الفقيرة للبلدان الغنية". (كريستسكو، 1981، صفحة 146)

يمكن أن نجد تأكيدا لذلك من خلال ما يدعو إليه الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه "الانتصار دون حرب" الصادر سنة 1999، "إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تكون زعيمة العالم." (عدوان، 1994، صفحة 30)

لقد أثار البث المباشر الكثير من المخاوف ومن الجدل في العالم العربي مثلا حول المخاطر الثقافية التي تهدد منظومة القيم الثقافية العربية من خلال البرامج التلفزيونية الوافدة عبر البث المباشر، خصوصا في ظل عدم التزام الدول المتقدمة بالمواثيق والنصوص الدولية التي نصت على واجب الالتزام ببرامج البث المباشر عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات الوطنية المختلفة، وواجب الحصول على الموافقة المسبقة للدولة الموجه إليها البث ببرامج البث المباشرة، وأبرزها لائحة الأمم

المتحدة لسنة 1982 المتضمنة لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية في البث التلفزيوني المباشر¹. (عدوان، 1994، صفحة 30) والإعلان الصادر عن اليونسكو المتضمن لمبادئ القانون الدولي للتعاون الثقافي لسنة 1966 الذي يكرس حماية الثقافات الوطنية واحترام شخصيتها وكرامتها وحقوق التنوع الثقافي.

3. 2 الأثر على اللغة

إن امتلاك السيادة الثقافية داخليا وخارجيا يتوقف في الأساس على سيادة اللغة في وطنها، لكن الإحصاء اللغوي الذي أجرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يدعو إلى الاعتقاد بوجود تعددية لغوية لدى العرب، واللغة تتصل بأكثر الميادين الثقافية شأنا وأهمية: ففيها الخصوصية الثقافية الوطنية والوحدة السياسية والتراث الثقافي والسيادة الثقافية". (ألكسو، 1990، صفحة 93)

إن اللغة ليست مجرد تعبير وتقاهم فقط، وإنما يحكم تاريخيتها وبنائها وتركيبها تمثل ذاكرة الأمة تختزن فيها تراثها الثقافي، ومفاهيمها وقيمها وقوام شخصيتها، هي الذات وهي الهوية وهي أداة الشعوب لكي تصنع من المجتمع واقعا خاصا بها كما يقول بيتر برجر، وثقافة كل شعب كامنة في لغته واللغة أبرز السمات الثقافية. وتزداد يوما بعد يوم مساهمة اللغة في تحديد الأداء الكلي للمجتمع الحديث سواء في أنماط إنتاجه الثقافي الفردي أو المؤسساتي أو علاقات المجتمع بغيره من المجتمعات والعوامل التي تحدد ثقله الاستراتيجي في إطار العولمة. ولم يقتصر تعاظم دور اللغة في ظل العولمة على مجالي التربية والتعليم والثقافة، وإنما يبرز كذلك دورها الاقتصادي والسياسي. (نبيل، 2001، صفحة 233)

فللغة دور أساسي في تحقيق التوحيد المجتمعي حيث تمكنت دولة مثلا كالولايات المتحدة الأمريكية التي اجتمع فيها من الأجناس والأعراق ما لكم يكن يسمح في بدئه بأي توافم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية في إطار اللغة الانجليزية قد جسدت هوية قومية ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي.

وكانت الجمهوريات الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتت لغوي حتمي كان سيؤدي إلى انحاء اللغة الروسية المركزية وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات موزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية، ولكن إرادة الإنسان تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة التطهير اللغوي، فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية وخططت لإعادة نشر اللغة الروسية.

¹ راجع الفقرة 13 من اللائحة

واليابانيون قد استعمروا كوريا ستين سنة منعوا فيها تداول اللغة الكورية، ولما استقلت البلاد جاء أول مرسوم في أول عدد من جريدته الرسمية يحظر تداول اللغة اليابانية، و احتشد الكهول والشيخو ليلقنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية، ولم تنطلق السنة الدراسية إلا و اللغة الكورية هي لغة المدارس، سميت بعملية الفتنة. فتمت فتنة المدارس والكلية، كما تمت فتنة كلية الطب التي طلب أساتذتها إمهالهم بعض السنوات، فأمهلوا تسعة أشهر ليحسم الأمر كلية، و تمت هذه العملية خلال هذه الفترة وليس أكثر.

لقد أعلن الكاتب الاسباني كاميلو جوزي سيللا - الحائز على جائزة نوبل في الأدب لعام 1989- عن تقديراته الاستشرافية حول مصير اللغات الإنسانية وكشف عن تنبؤاته المستقبلية المتصلة بما ستؤول إليه الألسنة البشرية العالمية المنتشرة اليوم. فقد ارتأى أن الثورة الاتصالية وانفجار أدوات التواصل التي اختزلت بعد الزمن، وألغت بعد المكان، وتجاوزت أدوات التعبير ستؤدي تدريجيا إلى انسحاب اغلب اللغات من ساحة التعامل الكوني إلى تقلصها في أحجام محلية ضيقة، ولن يبقى من اللغات البشرية إلا أربع قادرة على الحضور العالمي وعلى التداول الإنساني وهي الانجليزية والاسبانية والعربية والصينية.

والمعيار الذي أساسه وضعت هذه الفرضية الاستشرافية هو معيار الكم والعدد، دون اعتبار لأي معيار من معايير الكيف والنوع.

أخذت عولمة الاتصال تفضي بالضرورة إلى هيمنة لغة من لغات الدول المهيمنة في العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والثقافية، وما يستتبع ذلك من هيمنة ثقافتها وقيمها ومعنى ذلك احتواء الثقافات الوطنية للدول الضعيفة وجعلها في موقع تبعية ثقافية.

هذا ما أثار تخوفا لدى دول العالم الثالث يجد تفسيره في هيمنة اللغة الانجليزية التي أصبحت لغة شبه عالمية في وسائل الاتصال الحديثة، فحاليا 70% من مواقع المعلومات على الإنترنت تتواجد بالدول الانجلوسكسونية، وبالتالي إتقان اللغة الانجليزية أصبح لازما لإمكانية استغلال الخدمات العلمية والثقافية التي تقدمها الشبكة. ثم تأتي اللغات الأخرى الاسبانية والفرنسية وغيرها.

و تعتبر محاولة إيجاد مصادر معلومات بالعربية أو باللغات الوطنية الإفريقية أمرا صعبا، لأن نسبة إنتاج الدول العربية من المعلومات و المنتجات الثقافية ضعيفة جدا. إذ نسبة إنتاج الدول العربية تقل بكثير عن 1% من الإنتاج الإجمالي العالمي للمعلومات و المنتجات الثقافية.

"الولايات المتحدة الأمريكية تمارس من خلال شركاتها الاقتصادية والإعلامية وتكنولوجيا الاتصال أساليب متعددة للضغط اللغوي، وتكشف لنا الأرقام التالية مدى هيمنة اللغة الانجليزية في مجال الاتصال والثقافة:

أ - 65% من برامج الإذاعة باللغة الانجليزية.

ب - 70% من الأفلام ناطقة باللغة الانجليزية.

ج - 90% من الوثائق المخزنة في شبكة الإنترنت باللغة الانجليزية.

د - 85% من المكالمات الهاتفية الدولية تتم باللغة الانجليزية.

يرى البعض في هذا الوضع على "أنه الصيغة اللغوية لمصطلح الامبريالية الثقافية الذي شاع استخدامه هذه الأيام، ولم تعد تخص دول العالم الثالث فقط، لان هيمنة اللغة الانجليزية أصبح أمرا يشغل أغلبية دول العالم، بما فيها فرنسا واليابان وشعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا وغيرها. تشير إحصائيات اليونسكو إلى أن نصف لغات العالم بات مهددا بالانقراض، الأمر الذي دفع بالمنظمة الدولية إلى إصدار إعلان عالمي للحقوق اللغوية في سنة 1996 تهدف إلى الحفاظ على التوازن اللغوي وضمان احترام وترقية كل اللغات". (نبيل، 2001، صفحة 232)

نجد أنه خلال الفترة الاستعمارية قد فرضت على شعوب العالم الثالث استخدام لغات الدول الاستعمارية، و"لا يزال هذا الوضع قائما رغم حصول معظم هذه الدول على استقلالها السياسي، بسبب اعتماد وسائل الاتصال سواء الوطنية منها أو الوافدة إليها، في دول العالم الثالث على اللغات الأجنبية على حساب اللغات الوطنية، واستبعاد اللغات الوطنية يؤدي إلى حرمان الغالبية العظمى من افراد الشعب من حقها في المشاركة في الشؤون الوطنية ثقافيا وسياسيا، مما لا يؤثر فقط على الثقافة الوطنية فقط، وإنما يؤثر كذلك على البناء السياسي الوطني.

كما أن وجود الشعور لدى سلطات الدول بأن اللغة الوطنية أو قسم الإنتاج الثقافي الصادر بهذه اللغة مهدد بالاختفاء أو الهيمنة عليه من طرف لغات أخرى، نجد في كل مرة أن المشرع يتدخل لسن القواعد القانونية التي تحمي اللغة الوطنية مثل ما قام به المشرع الجزائري بسن قانون تعميم استعمال اللغة الوطنية الذي دخل حيز التنفيذ في 05 جويلية 1998.

ونجد هذه الممارسة حتى في بعض الدول المتقدمة من بينها فرنسا التي سنت في 1994، قانونا لحماية اللغة الفرنسية في مواجهة هيمنة اللغة الإنجليزية تخوفا مما أسمتها بالأمركة وليس بالعولمة بصفة عامة وعولمة الاتصال بصفة خاصة، وذلك بدعم ودفع كبيرين من مفكرها.

بل لم تقف عند هذا الحد، وقامت بتعديل دستوري، ضمنت من خلاله الدستور الفرنسي فقرة جديدة في المادة الثانية تنص على أن لغة الجمهورية الفرنسية هي اللغة الفرنسية. وهذا حماية للغتها وضمانا لسيادتها الثقافية وهويتها الوطنية، وهي ترفض الاعتراف باللغات المحلية التي تتحدث بها مجتمعات عدة تعيش داخلها، حيث تعيش نحو عشرة شعوب مختلفة تتكلم إلى اليوم لهجات خاصة بها تصر الحكومة الفرنسية على قمعها باسم الدفاع عن التجانس الثقافي ولغة البلد الأم. من تلك اللهجات المحلية لغة كورسيكا التي يتحدث بها نحو مليونين من سكان الجزيرة، ولغة مقاطعة بريتاني المحاذية لألمانيا، ولغة الباسك على الحدود الإسبانية، ولغة لوسيتان، ولغة كاتالان في جنوب فرنسا، واللغة الفلامندية على الحدود البلجيكية. كما أنها تحد من المشاركة الأجنبية في الشركات التي تنشر باللغة الفرنسية، كرد فعل عملي ضد خطر هيمنة اللغة الأجنبية على وظيفة نشر الكتاب في فرنسا. (Cornu , 2000, p. 583)

فعولمة الاتصال سواء كانت وفاقا أو صراعا، فللغة في كلتا الحالتين أهمية كبيرة، فإن كانت وفاقا، فللغة دور كبير في حوار الثقافات، ويتخذ أنصار العولمة من اللغة مرتكزا أساسيا لعولمة الثقافة، لأنهم لا يقرون بالخصوصية الثقافية للشعوب، ويقفون بشدة ضد النسبية الثقافية والنسبية اللغوية، وبالتالي يتدرج تصورهم ضمن التنظير اللغوي الحديث حيث تتدرج اللغات في إطار النظرية العامة للغة، معتبرة اللغة غريزة إنسانية يشترك فيها البشر كافة. (Dempen, 1999, pp. 26-27)

أما إذا كانت العولمة صراعا فإنها تقضي بالضرورة إلى هيمنة لغة من لغات الدول المهيمنة في العلاقات الدولي الاقتصادية والتجارية والثقافية الدولية، وما يستتبع من ذلك هيمنة ثقافتها وقيمها الثقافية على حساب الثقافة الوطنية.

3.3 الأثر على منظومة التربية

لقد اقتحمت وسائل الاتصال الحديثة مجال التربية والتعليم وأصبحت تعتبر بالنسبة للدول المتقدمة بمثابة وسيلة لإصلاح النظم التربوية التقليدية وأداة لملائمة تزايد الطلب في مجالات التربية والتكوين مع حاجيات عالم الشغل المتطورة. بل يذهب البعض إلى القول أنه لا يجب أن ننكر بأن مجموع البرامج التي تبثها وسائل الاتصال الحديثة تمثل طريقا ناجحا في مجال التربية والتعليم، إلى حد اعتبار هذه الوسائل مدرسة حقيقية موازية للمدرسة الكلاسيكية، تخفف من عبء هذه الأخيرة خاصة في البلدان النامية نظرا لضعف بنية نظامها الثقافي.

أن الغرب رسخ الاعتقاد عند دول العالم الثالث أن طرقها في المعرفة ووسائلها في العلم والتعليم مساوية للتخلف، فلا احد يكتب الآن بيده أو ينقل العلم شفاهة أو عن طريق الكتاب أو يستعمل حواسه في العلوم والمعرفة سواء في نظم المكتبات التقليدية أو في وسائل التعليم أو في نقل التراث الفكري. نجد مثلا نائب الرئيس الأمريكي الأسبق آل غور يقول "إن أحسن المدارس والأستاذة والدروس تكون متاحة لكل التلاميذ والطلبة أينما كان مقر سكنهم وإمكانياتهم وقدرتهم على التنقل." (المصمودي م.، النظام الإعلامي الجديد، 1992، الصفحات 187-188)

إلا أن هذه المدرسة الجديدة أصبحت تنافس المدرسة الكلاسيكية في وظيفتها المتمثلة في إنتاج ثقافة وطنية وأساسيات تلك الثقافة من خلال برنامج تكوين عام على صعيد الوطن كله، وبث تكريس مجموعة من المبادئ التي تؤسس لقيام نظام ثقافي وطني مستقل.

هذه المدرسة الجديدة إن صح التعبير هي محل إشكال، يرجع سببه إلى أن وسائل الاتصال الحديثة تدخل في غالب بلدان العالم الثالث التي قامت بهذه التجربة من بينها الهند مثلا أنماطا تربوية وقيما لا علاقة لها بتنظيم التربية الوطنية.

فبينما يساهم المجتمع من خلال المؤسسات النظامية في صياغة السياسة التربوية الوطنية التي تنفذها المؤسسات العامة للدولة، نجد أن وسائل الاتصال هي في عدد كبير من دول العالم الثالث تابعة للقطاع الخاص، بالتالي وضع السياسة الإعلامية تكون من صلاحية من يملكون هذه الوسائل، أي المجموعات المهيمنة، و كثيرا ما يكون هؤلاء من ممثلي الشركات العالمية. وبطبيعة الحال فإن هذه السياسات لا يمكن إلا أن تتناقض مع سياسات التربية الوطنية، ففي حين تعتمد كأداة لتطوير وحماية الثقافة الوطنية، تسعى وسائل الاتصال لزيادة الاستهلاك دون مراعاة متطلبات التنمية الوطنية، ونشر قيما وعادات دخيلة تهدد وتهدم كل القيم الثقافية الوطنية. (المصمودي م.، النظام الإعلامي الجديد، 1992، صفحة 189)

إن الأفكار الأساسية لتنمية النظم التربوية الوطنية كتطوير للثقافة والسيادة الثقافية والربط بين التربية والتعليم وعملية التنمية وترقية الديمقراطية، أصبحت مثار جدل بسبب المعايير والقيم الثقافية التي تبثها وسائل الاتصال في دول العالم الثالث عبر البرامج الإعلامية والثقافية، مكرسة هيمنة ثقافية متناقضة كليا مع أهداف أي سياسة تربوية وطنية.

وليس من قبيل الصدفة بأن اهتم الإعلان العالمي المتضمن "المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلم والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتحريض على الحرب و الذي أسند لوسائل الاتصال دورا لا يستهان به في مجال التربية والتفتح الفكري.

وتطور الوسائل التكنولوجية للاتصال زاد من حدة تأثيرها على نظم التربية والتعليم في دول العالم الثالث، فالبث المباشر و الشبكات المعلوماتية و بنوك المعلومات و شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من التكنولوجية الحديثة للاتصال ساهمت في تقويض مبادئ التعليم في العديد من دول العالم الثالث، بتقويض الروابط بين التعليم والتكوين والنظام الثقافي لهذه الدول بمبادئه وخصوصيته، ترتب ذلك على الخصوص من جراء وجود قنوات تلفزيونية متخصصة في التعليم والتكوين، أو وجود ما يسمى بالجامعات الافتراضية التي لا تنتمي لدولة معينة، وإنما هي جامعة يتلقى طلبتها التعليم عبر شبكات المعلوماتية وفي مقدمتها الإنترنت، أي جامعة مقتلعة من قاعدتها الوطنية والثقافية، وبالتالي تفلت من النظام الثقافي الوطني لهذه الدول سواء من حيث المضمون أو من حيث القيم أو حتى من حيث سلطة الحكومة عليه.

وقد دشنت الجزائر مثلا مشروع هذه الجامعة بالتعاون مع بعض المؤسسات الأجنبية الأوروبية في ماي 2001 من طرف جامعة التكوين المتواصل. وعمت هذه التجربة فيما بعد.

خاتمة

ما لا جدال فيه في عصر عولمة الاتصال بآلياتها وتكنولوجيتها الحديثة إن حدود الدول أصبحت تنتهك بدون سلاح وبدون صواريخ وبدون جيوش، بل بكلمات وصور ومعلومات وبرامج تغزو الشعوب الضعيفة أن الحرب تغيرت طبيعتها وأصبحت الكترونية بمضامين متعددة، إذ لم يعد ضروريا احتلال إقليم للسيطرة على الخصم أو العدو، وإنما يكفي إغراق إقليمه بالرسائل والمعلومات انطلاقا من الأقمار الصناعية والشبكات الرقمية. كما يمكن مراقبة نشاطه والتجسس عليه باستمرار في أدق تفاصيل النشاطات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية...إلخ.

في هذا السياق يجب التأكيد على أن فكرة السيادة الوطنية الدرع القانوني والسياسي للدولة لا تنفصل عن الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة التي تميزها كجماعة مستقلة وتعبّر عن تميزها الثقافي، غير أن وسائل الاتصال الحديثة العابرة للحدود الوطنية أصبحت تفكك حتما هذه الهوية الثقافية، على عكس ما يدعيه البعض من أن وسائل التكنولوجيا للاتصال هي وسيلة تحقيق الهوية وطريقة التعبير

عنها وفرصة للارتقاء بها من المحلية المحدودة إلى العالمية اللامحدودة. إذ ماذا يعني أن يكون مواطن عضو في المجموعة الوطنية تجسدها الدولة إذا أصبح أكثر تلقي لرسائل ومضامين وسائل الاتصال الحديثة الأجنبية وبالتالي أكثر إحساسا بالإنتاج الثقافي للدول المرسله الذي تروجه وسائلها الحديثة للاتصال؟

إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة بخصائصها المتمثلة في التفاعلية والكثافة والشيوع وسرعة الانتشار والكونية وقوة التأثير وامتلاكها واحتكارها من طرف مجموعة الدول المتقدمة، استطاعت أن تغير من مضمون و وظيفة سيادة الدولة، فلم تعد تعني السيادة - تقليديا - الاستقلال و السلامة الإقليمية و احترام حدود الدولة وحقوق اختيار النظام السياسي والاقتصادي والثقافي بحرية طبقا لمبدأ حقوق الشعوب في تقرير المصير. فالمعيار الإقليمي للسيادة الوطنية والاستقلال أصبح محل تأثير من طرف البث الوافد عبر الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال والمعلومات التي لا تعترف بالحدود والأقاليم، والدول لم تعد تستطيع إن تفرض احترام حدودها في مواجهة التدفقات المختلفة خاصة تدفقات المعلومات. إذ أن هذه التكنولوجيا الحديثة لم تعد تعترف بالحدود ولا تتوقف عندها، ولا حتى بسلطة الأنظمة الوطنية على مواطنيها فيما يتعلق بالنموذج الاجتماعي والثقافي والتربوي الوطني للحياة، بل تجاوزته بواسطة تقديم مضامين ونماذج بديلة للحياة، تحمل قيما ومضامين ثقافية مغايرة لتلك التي تؤمن بها شعوب الدول المتلقية، والتي لا يمكن أن تمر دون أن تترك أثرها على هذه الشعوب فتجعلها على نمطها وطبيعتها وثقافتها.

خلاصة البحث أن وفقا لمبدأ حرية تدفق المعلومات الذي حورته الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبدأ الدفاع عن حرية تدفق المنتجات الثقافية في سوق عالمية بدون حواجز ولا حدود، فإن التكنولوجيا الجديدة للاتصال قد بدأت في تفجير إطار النظام القانوني الوطني، إذ أن طبيعتها العابرة للحدود الوطنية للدول ترتب أثريين بالنظر لمبدأ السيادة الوطنية بصفة عامة والسيادة الثقافية بصفة خاصة وهما:

أ - يكون من الصعب على الدول المتلقية وفي مقدمتها دول العالم الثالث أن تمارس رقابة فعلية على انتقال المعلومات داخل حدودها، وبالتالي ممارسة سيادتها الوطنية من خلال سن قوانين وطنية ملزمة أو تملي بصفة انفرادية أي نظام قانوني يطبق على وسائل التكنولوجيا للاتصال وشبكات المعلومات التي تقوم ببث المعلومات، نظرا لكون القائمين عليها وممونيها بالمضامين الإعلامية والثقافية يوجدون خارج إقليمها.

ب - إذا كانت فكرة السيادة الثقافية لا يمكن فصلها عن فكرة المحافظة على الهوية الثقافية للأمة، فإن الانتقال الحر عبر الوطني للمعلومات والبرامج الثقافية ماذا يعني إذا كان مواطن عضو مجموعة وطنية تجسدها الدولة أكثر إحساسا بالإنتاج الثقافي لدولة أخرى يتلقاه عبر وسائل الاتصال الحديثة؟

بنا على ذلك فإن هذه النتائج تؤكد بوضوح ما ذهب إليه التيار الذي يطلق على أنصاره "بالمثقفين" Les Culturalistes ، الذين استلهموا أفكارهم من المواقف المحافظة للأنثروبولوجيا الغربية للقرن التاسع عشر، مثل "ليفي ستروس Levy Strauss برونيسلاو كاسبار مالينوفسكي Bronislaw Kaspar

Malinowski ونعوم شومسكي" Naom Chomsky - أنصار نظرية التبعية الثقافية - الذين تخوفوا كثيرا من الآثار الهدامة للعصرنة التي فرضها تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ظل العولمة على أنماط الحياة العريقة لشعوب الدول النامية، ويعتبرون العولمة المروجة للقيم الغربية عبر هذه التكنولوجيا بمثابة عدوان غير مشروع ضد الثقافات الوطنية المهددة و تحويلها إلى ثقافات تابعة يخضع لأحكام القانون الدولي المتعلقة بحضر العدوان.

1- المراجع باللغة العربية

- الإمام ، الحبيب.(1995) جانفي .صناعة الثقافة و الاحتكار العالمي. مجلة العربي. العدد (434).
- الحديد، منى سعيد .(1996) .اختراق القائم بالاتصال. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة.
- الدين، محمد علم الدين .(1996) جانفي. ثورة المعلومات و وسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال. دراسة وصفية . مجلة السياسة الدولية. العدد (123).
- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (ألكسو) .(1990) .الخطة الشاملة للثقافة العربية. إدارة الثقافة. ط2 . تونس.
- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (ألكسو) .(1990). الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال العربية. تونس.
- المجنوب، محمد .(1999) .الوسيط في القانون الدولي العام . بيروت. الدار الجامعية ، المكتبة القانونية.
- المصمودي، مصطفى .(1996) .الاختراق الثقافي في الوطن العربي .المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم. القاهرة.
- المصمودي، مصطفى .(1998) .النظام الإعلامي الجديد .الكويت. عالم المعرفة.
- دانيال، كولار .(1980). العلاقات الدولية. ترجمة خضر خضر. بيروت. دار الطليعة.
- رستون، ولتر. ب. (1992) . أفول السيادة . ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري. عمان. دار النسر للنشر و التوزيع.
- عبد الرحمان، عواطف .(1997) . قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث . القاهرة. دار الفكر العربي.
- عدوان، نواف.(1994). تحول البث المباشر و سبل مواكبته. اتحاد الإذاعات العربية. تونس. مجلة الإذاعات العربية. العدد 1.
- غليون، برهان .(1998) . العولمة و حوار الثقافات. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. تونس.
- كريستسكو، أوريليوس .(1981) .حق تقرير المصير: تطوره التاريخي و الراهن من خلال صكوك الأمم المتحدة. الأمم المتحدة. نيويورك.
- نسيب ، محمد أرزقي .(1998). مستقبل السيادة و النظام الدولي الجديد. كلية الحقوق. جامعة الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية . الجزء 36 العدد 1. دار الحكمة.
- المصمودي، مصطفى .(جويلية، 1992). البعد الإعلامي للنظام الإعلامي الجديد. مجلة دراسات دولية. العدد(43)، تونس.
- نبيل، علي (2001) . الثقافة العربية في عصر المعلومات. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. الكويت. عالم المعرفة.

2- المراجع باللغة الأجنبية

- Badie, Bertrand & Smouth, Marie.-Claude .(1999) .Le retournement du monde,Sociologie de la scène internationale, éd 3 , Paris.
- Balle, Francis .(1993) .La Mondialisation des médias .Paris.La documentation Française.
- Ben-Achour Rafea & Slim Laghmani .(1996) .Harmonie et contradiction en droit international .Paris, Pédone.
- Chadli Kouidri .(1979) .les droits culturels dans le droit international du développement .Thèse de doctorat, Université de montpellier. France.

- Colard, Daniel .(1997) .Les relations internationales de 1945 à nos jours) , 7ème édition .Paris, Armand Colin.
- Cornu, Marie .(2000) .Droit de la culture et mondialisation de l'économie . in mondialisation du droit, S/D Eriq Loquin & Catherine Kessedjian, U. d. Bourgogne , France.
- Dempen, B .(1999) .La mondialisation sauvage .Lausanne: Favre édition.
- Derbal, Daho .(1991) .Avant propos) .Naqd ,Éd (.Naqd, Revue d'étude et de critiques sociales
- Dupuy, René-Jean .(1984) .L'avenir du droit international dans un monde multiculturel . Recueil des cours de droit international de lahey. Lahey.
- Dupuy.Pierre-Marie .(1998) .Droit international public, Paris, Dalloz.
- Gendarme, René .(1998) .L'émergence de nouveaux espaces et développement des nations .Paris, Monde en développement.
- Mattelart, Armand .(1992) .Communication-Monde .Paris: La Découverte.
- Mattelart, Armand .(2008) .Mondialisation de la communication) éd. Que-sais-je? Paris, Presses Universitaires de France.
- Bedjaoui, Mohamed .(1979) .Pour un nouvel ordre économique international, UNESCO, Paris.
- Olinga, Alain.-Didier .(1994) ,Octobre .(Déshéitude programmée ou pérennité assurée . Revue de droit international et comparé , N°(3) .